بسم الله الرحمن الرحيم

الرسالة الوضعية العضدية

تأليف: القاضي عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي

بسم الله الرحمن الرحيم

هَذِهِ فَائِدَةٌ تَشْتَمِلُ عَلَى: مُقَدِّمَةٍ، وَتَقْسِيمٍ، وَخَاتِمَةٍ.

المقدِّمة:

اللفظ: 1- قد يوضع لشخص بعينه،2- وقد يوضع له باعتبار أمر عام، وذلك بأن يُتَعقل أمرٌ مشترك بين مشخَّصات، ثم يقال: هذا اللفظ موضوع لكل واحد من هذه المشخصات بخصوصه، بحيث لا يُفاد ولا يفهم منه إلا واحدٌ بخصوصه، دون القدر المشترك، فتَعَقُّلُ ذلك الأمر آلةٌ للوضع، لا أنه الموضوع له؛ فالوضع: كلي، والموضوع له: مشخص، وذلك: مثل اسم الإشارة؛ فإن "هذا" مثلا موضوعة، ومسماه: المشارُ إليه المشخصُ، بحيث لا يقبل الشركة.

تنبيه: ما هو من هذا القبيل لا يفيد التَّشَخُّصَ إلا بقرينة معيِّنةٍ؛ لاستواء نسبة الوضع إلى المسميات.

التقسيم:

اللفظ مدلوله: إما كلي أو مشخص. والأول: 1- إما ذات، وهو اسم الجنس،2- أو حدث، وهو المصدر،3- أو نسبة بينهما، وذلك: إما أن تعتبر من طرف الذات، وهو المشتق، أو من طرف الحدث، وهو الفعل. والثاني: فالوضع: إما مشخَّصٌ أيضا، أو كلي،

والأول: العَلَمُ، والثاني: مدلولُهُ:1- إما أن يكون معنى في غيره يتعلق بانضمام ذلك الغير إليه، وهو الحرف، كـ"مِن"،2- أوْ: لا؛ فالقرينةُ: إن كانت في الخطاب فالضمير، وإن كانت في غيره: فإما حسية، وهو اسم الإشارة، أو عقلية، وهو الموصول.

الخاتمة: تشتمل على تنبيهات:

الأول: الثلاثةُ مشتركةٌ في أنَّ مدلولاتها ليست معاني في غيرها، وإنْ كانت تتحصل بالغير؛ فهي أسماء، لا حروف.

الثاني: الإشارة العقلية لا تفيد التشخُّصَ، فإن تقييد الكلي بالكلي لا يفيد الجزئية، بخلاف قرينة الخطاب والحس؛ فلذلك كانا جزئيين، وهذا كليا.

الثالث: عَلِمت من هذا: الفرق بين العَلَمِ والمضمر، وفساد تقسيم الجزئي إليهما، دون اسم الإشارة؛ ظَنًّا أن ذلك موضوعٌ لأمر عام يتعين بقرينة الإشارة الحسية، ومدلول الضمير بالوضع.

الرابع: تبين لك من هذا: أن معنى قول النحاة: إن الحرف: ما يدل على معنى في غيره: أنه لا يستقل بالمفهومية ، بخلاف الاسم والفعل.

الخامس: قد عرفت مما سبق من الفرق بين الفعل والمشتق: أن "ضاربا" لا يَرِدُ على حدِّ الفعل؛ فإنه: ما دل على حدث ونسبة إلى موضوع ما، وزمانِهَا.

السادس: ويُعلَم منه الفرقُ بين اسم الجنس، وعَلَم الجنس؛ فإن عَلَم الجنس كـ"أسامة" وُضِعَ بجوهره للجنس المعيَّن، وإن اسم

الجنس كـ"ذئب"، و"أسد" وُضِعَ لغير معيَّن، ثم جاء التعيين من اللام.

السابع: الموصولُ عكسُ الحرف، فإن الحرف يدل على معنى في غيره، وتحصُّلُه بما هو معنيٌّ فيه، والموصول أمر مبهم عند السامع يتعين عنده بمعنى فيه.

الثامن: الفعل والحرف يشتركان في أنهما يدلان على معنى باعتبار كونه ثابتا للغير، ومن هذه الجهة لا يثبت له الغير؛ فامتنع الخبر عنهما.

التاسع: الفعل مدلوله كليٌّ، قد يتحقق في ذوات متعددة؛ فجاز نسبته إلى خاص منها؛ فيخبر به، دون الحرف؛ إذ تحصُّل مدلوله إنما هو بما يتحصل له؛ فلا يتعقل لغيره.

العاشر: في ضمير الغائب، وفي كليته نظر؛ فتأمل.

الحادي عشر:"ذو" و "فوق" مفهومهما كليٌّ؛ لأنهما بمعنى: "صاحب"، و"عُلُوٍّ"، وإن كانا لا يستعملان إلا في جزئيين.

الثاني عشر: لا يُرِيبُكَ تَعَاوُرُ الألفاظِ بعضِهَا مكانَ بعضٍ؛ إذ المعتبرُ الوضعُ.